



رئيس الهيئة الوطنية للحفاظ على القوات المسلحة والأمن لـ «الميثاق»:

# المهيكلة لم تأخذ اتجاهها الصحيح واستهدفت رموزاً مهنية

## لدينا مطالب وسنطرحها على القائد الأعلى ووزير الدفاع والداخلية سنعمل على إعادة الاعتبار للجيش والأمن واسترداد حقوقهم المسلوبة

كشف اللواء محمد الصوملي رئيس الهيئة الوطنية للحفاظ على القوات المسلحة والأمن عن أن المهيكلة استهدفت رموزاً مهنية في الجيش والأمن ولم تأخذ اتجاهها الصحيح، كما أنها وظفت لصالح قوى تخاف من وجود جيش يميني قوي.

وقال الصوملي في حوار مع «الميثاق» إن الوضع الذي تعيشه البلاد غير مقبول وأن لدى الهيئة رؤى ومطالب ستطرحها على القائد الأعلى ووزير الدفاع والداخلية.. معرباً عن ثقته بمنتسبي الجيش والأمن «ضباطاً وجنوداً» في استعادة مجددهم وهيبة الدولة.. مشدداً على إعادة النظر في المهيكلة دون تدخل الجانب.. فإلى التفاصيل:

حاوره: فيصل الحزمي

● بداية حدد ثونا عن دواعي إنشاء الهيئة الوطنية للحفاظ على القوات المسلحة والأمن؟

- إنشاء الهيئة جاء نتيجة مطالب قام بها بعض الرخوة الضباط نتيجة للاوضاع التي تعيشها البلاد، وما حدث للقوات المسلحة والأمن من انهيار وشيك كاد أن يكون انهياراً تاماً للمؤسسة العسكرية والأمنية وكل ذلك نتج عن تراكمات لما جرى ويجري حتى الآن منذ بداية 2011م، وقد تداعى عدد من ضباط القوات المسلحة والأمن إلى إنشاء كتلتين وتجمع يناقش هذا الهم الذي أصبح هم كل مواطن. وعلى إثر هذه الطلبات عقدت عدة اجتماعات تهدف بالضرورة إلى وضع تصورات من شأنها أن تعمل على إعادة لجهة القوات المسلحة وإعادة بنائها وترتيب أوضاعها انطلاقاً واستشعاراً بالمسؤولية على هؤلاء العسكريين الذين تربوا في هذه المؤسسة العسكرية والأمنية وما شاهدهم من تداعيات كبيرة كادت أن تعصف بالقوات المسلحة والأمن وصلت حد الانهيار التام، وبعد عدة اجتماعات أقرت إنشاء هيئة تحت مسمى الهيئة الوطنية للحفاظ على القوات المسلحة والأمن وهي في الحقيقة الحفاظ على ما تبقى من القوات المسلحة والأمن ومحاولة إعادة هذه المؤسسة إلى سابق عهدها وإلى ما يجب أن تكون عليه لتخدم الوطن وتخدم منتسبيها وتعيد لهم هيبتهم ومكانتهم التي يجب أن يكونوا عليها.

● ولكن القانون يحظر على منتسبي القوات المسلحة والأمن إنشاء مثل هذه الهيئات والتكتلات؟

- هذه الهيئة لا تعد في نظري مخالفة للقانون لأنها أصلاً تصب في مصلحة القانون وبناء المؤسسة العسكرية والأمنية وليس لأي هدف آخر سواء طائفي أو حزبي أو أي من هذا القبيل والعسكريون المنضمون في هذه الهيئة هم جميعاً من أبناء المؤسسة العسكرية والأمنية وهم قوة عاملة في هذه المؤسسة.

● ولكن وزارة الدفاع أصدرت بياناً ذكرت فيه عدم شرعية الهيئة؟

-أنا لم أسمع هذا البيان ولكن ما سمعته أن وزارة الدفاع أصدرت بياناً ذكرت فيه أنها ليست لها علاقة بالهيئة، وهذه حقيقة لأننا لم تكن منسقين مع قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية لإنشاء الهيئة لأنهم يشعرون -وهذا أمر يرجع إليهم- أن إنشاء الهيئة أمر خارج عن شرعية القوات المسلحة والأمن، ولا أظن أن هناك أي تصريح أو رؤية تخرج عن اتجاه الشرعية وما يخدم القوات المسلحة والأمن، ومن يضعنا بأننا غير شرعيين فهذا يرجع إليه.

● كيف تقيمون ردود الشارع اليمني والأحزاب حول إنشاء الهيئة؟

- ما لمسناه هو تأييد كبير وواسع من كل قطاعات المجتمع بما في ذلك منتسبو المؤسسة العسكرية والأمنية لأنهم شعروا بأن مطالبها هي حقوق مسلوبة وإعادة وضع اعتبار مسلوب من هذه المؤسسة.

● هناك من يردد أن الهيئة الوطنية للحفاظ على القوات المسلحة والأمن هي الخطوة الأولى في طريق تشكيل مجلس عسكري.. ما تعليقكم على ذلك؟

- هذا ليس وارد في برنامج ورؤية الهيئة على الإطلاق، وأنا أعرف أنه من يشكل مجالس عسكرية أو انقلابات يكونون قوة عاملة في الميدان وماسكة بزمام أمور القوات المسلحة، أما نحن فمعتزم المنتمين إلى الهيئة حتى الآن هم ضباط خارج العمل أو في حالة إجازة وحسوبيين على القوات المسلحة والأمن بشكل عام.

● برأيكم لماذا غاب الجانب الرسمي عن حفل إشهار الهيئة أقصد قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية؟

● تناقلت بعض وسائل الإعلام أن الرئيس هادي وجه بالتحقيق مع قناة «اليمن» الرسمية لتغطيتها حفل إشهار الهيئة، وهذا يعني عدم موافقة قيادة الدولة على إنشاء هذه الهيئة كيف تتعلقون على ذلك؟

- أنا سمعت بهذا الخبر ولكن في الحقيقة هو تخوف ولو أنهم رأوا كل ما طرحه الهيئة وكل ما يتم مناقشته وتدوله في إطار الهيئة يصب في خدمة القوات المسلحة والأمن.

● هل هناك تواصل للهيئة مع رئاسة الجمهورية لتوضيح عمل الهيئة ومطالبها؟

- نحن في صدد الملامية وقد أعدنا رؤية كاملة للجولوس مع القيادة السياسية وقيادة وزارتي الدفاع والداخلية حول رؤية الهيئة وتصورتها خطوات مستقبلية ولكن لم ندع أي إلقاء حتى الآن.

● إذا لم يتم الاستجابة لمطالب الهيئة ما الذي ستقومون به هل هناك خطوات تصعيدية أو ضغوط لتحقيق مطالب الهيئة التي تبنتها؟

- لدينا رؤية في عدة محاور وعدة اتجاهات سيعمل عليها في حينها وعبر وسائل الإعلام من خلال عقد مؤتمر صحفي وعقد ندوات لكي تتضح الرؤية للمواطنين ومنتسبي القوات المسلحة والأمن.

● يتردد أنه قتل منذ تولي الرئيس هادي أكثر من 15 ألف يمني وتحديداً في خمس محافظات.. هل لديهم إحصائية بعدد القتلى من العسكريين؟

- لا توجد لدي إحصائية دقيقة حول هذه الأعداد.

تأييد واسع لإنشاء الهيئة الوطنية للحفاظ على القوات المسلحة

على القيادة السياسية النظر إلى الوطن والشعب ولا ترهن على الخارج

قوى داخلية وخارجية تستهدف الجيش والأمن | الوضع الذي تعيشه البلاد غير مقبول إطلاقاً

المطلوب إعادة النظر في المهيكلة دون تدخل الأجانب

وظفت المهيكلة لصالح قوى تخاف من وجود جيش يميني قوي

المجالس العسكرية تشكل من القيادات العاملة في الميدان

ابتعاد القيادة عن حماة الوطن أثر على معنوياتهم

عواصم المحافظات وبسط نفوذ الدولة.. ما الذي

يمكن أن تقوم به الهيئة لاستعادة ثقة المواطنين بالجيش؟

- هذا أحد الأسباب والدوافع الرئيسية التي أنشئت الهيئة من أجلها وهي استعادة ثقة المواطن بالقوات المسلحة وترتيب الأوضاع المختلفة التي نعيشها الآن.. الوضع الذي نعيشه حقيقة لا يرضي أحداً إطلاقاً، ومن يزايد ويقول إن الوضع طبيعي فهو لا يرى رؤية صحيحة، فالوضع الذي نعيشه غير مقبول لدى المواطن وكذا لدى القوات المسلحة والأمن وغير مقبول لكل المكونات السياسية، ولكن كما أشرت سابقاً أنه بالتنفيذ الدقيق والصارم لاتفاق السلم والشراكة وملحقة الأمن فيما يتعلق بأنصار الله يستجد أن الأمور ستعالج وبصورة جيدة إن شاء الله.

● باعتباركم عسكريين ما الذي أحدثته المهيكلة من خسائر للجيش اليمني؟

- المهيكلة لم تأخذ اتجاهها الصحيح كما يجب أن تكون عليه المهيكلة استهدفت أشخاصاً ورموزاً مهنية، وكان الأولى أن يغير أولئك الأشخاص ويستمر الجيش على ما هو عليه ولكن استهداف القوات المسلحة بالمهيكلة أدى إلى تفكيك بعض الوحدات وتقسيمها، وهذا هو الخطأ الذي وقع فيه من قاموا على هذا الأمر ولو أن المهيكلة هي أصل مطلب لكل أبناء القوات المسلحة ولكل الوطن أن يبنى جيش ويعاد هيكلته على أسس وطنية بعيداً عن التجاذبات السياسية من الكفارات والكمادات، والمطلوب إعادة النظر في المناكفات، لكننا نشهد بالوأنه الأخيرة وقد كنا نأمل أن نصل إلى جيش وطني كما أزدت له ثورة 26 سبتمبر الثورة الحرة وهو بناء جيش وطني ولكن ما حدث هو العكس، فالذي حصل عكس هذا الأمر، والمطلوب إعادة النظر في مشروع المهيكلة وإعادة تنظيم وترتيب القوات المسلحة، ولدينا من التجارب ما يكفي ولا نحتاج إلى خبراء، أجناب ولا إلى دول صديقة أو شقيقة لكي تهيكلنا. هناك كثير من الكفارات والكمادات في جيشنا وطنياً قوياً، قادرة على أن تعيد ترتيب وتنظيم القوات المسلحة والأمن بصورة وطنية وبشكل يؤدي إلى الهدف الذي تقوم من أجله الجيوش في كل دول العالم ولكن ما حدث غير ما كنا نتوقع.

● برأيكم هل المهيكلة كانت ذات بعد وطني أو تأمري ولصالح من؟

- قد تكون الرؤية الحقيقية في الأساس ذات بعد وطني ولكن التطبيق خرج عن هذا الإطار الوطني، وما لمسناه

● هل صحيح أنه منذ عام 2011م نهب ما يقارب 70% من أسلحة الدولة؟

- هذا الرقم مبالغ فيه.

● كيف تقرؤون وضع القوات المسلحة خاصة بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات؟

- ممكن أن تستعد هيئة الدولة من خلال الجولوس مع أنصار الله وتطبيق ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية السلم والشراكة وفي حالة تطبيقه الدقيق لاتفاقية السلم والشراكة والملحق الأمني سنجد أن كثيراً من هذه المظاهر ستختفي وستعود للقوات المسلحة والأمن هيبتها إن شاء الله.

● بالحدث عن هيئة القوات المسلحة والأمن ما الذي يمكن أن تقوم به الهيئة في سبيل الحفاظ على هيئة القوات المسلحة والأمن؟

- أولاً من خلال التوعية وما تبعث من رسائل للقيادة السياسية وقيادة وزارتي الدفاع والداخلية، ونحن على استعداد للجولوس معهم وطرح الرؤى والتصورات التي من شأنها أن تعيد للقوات المسلحة والأمن هيبته، وتعيد لها إلى سابق عهدها وإلى أفضل مما نتصور جميعاً إن شاء الله.

● لا يختلف اثنان على انهيار معنويات الجيش اليمني بسبب الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد، برأيكم كيف يمكن إعادة الثقة إلى نفوس منتسبي القوات المسلحة والأمن؟

- من خلال تحمل المسؤولية الكاملة للقيادة السياسية وكذا قيادتي وزارتي الدفاع والداخلية وإذا تم ذلك نستطيع أن نعيد للقوات المسلحة مهابتها ومن خلال الاهتمام بحقوق منتسبي القوات المسلحة والأمن والتوعية الكاملة ورفع الروح المعنوية ونزول اللجان الميدانية والوقوف إلى جانب هذه القوات حتى يشعر الفرد أن القيادة إلى جانبه بكل ما يقوم به في هذه الحالة نستطيع أن نرى جيشاً وطنياً قوياً، ولكن في حال تكون القيادة بعيدة عن الأفراد والمواقع وبعيدة عن المهام التي يمارسها ويعمل فيها الأفراد في القوات المسلحة في هذه الحالة ستظل الأمور على ما هي عليه منهاره.

● ثقة المواطن اليمني بالجيش اهتزت ويرى الكثيرون أنها لن تعود إلا بعد أن يلمس المواطن الأمن والاستقرار وخروج المليشيات المسلحة من

عكس هذا تماماً.

● لصالح من هذا الأمر؟

- لصالح قوى تخاف من أن يبقى الجيش اليمني جيشاً قوياً، وهناك جهات لا أريد أن اسميها.. تخاف على مصالحها وتبحث عن ولاءات، وكما كانت تصنف القوات المسلحة أن جزءاً منها ينحاز إلى طرف معين وجزءاً آخر إلى طرف آخر.. أزدادوا المهيكلة أن يصححوا هذه الأوضاع ولكنهم عاجلوا الخطأ بخطأ أكبر منه.

● هل لدى الهيئة إحصائية بعدد الضباط والجنود الذين تم تسريحهم بدون وجه حق؟

- ليس لدي أية معلومات عن هذا الموضوع.

● ما هي رسالتكم لمنتسبي القوات المسلحة والأمن؟

- أن يتقوا بأنفسهم أولاً وأن يتقوا بمؤسستهم العسكرية والأمنية وأن ينظروا إلى المستقبل بروية تفاؤل وأمل ينتظرهم، وعليهم ألا يجبطوا بعدم إمكانية إعادة القوات المسلحة والأمن إلى وضعها الطبيعي، ولكن في الحقيقة أملاً وثقتنا بالله كبيرة جداً، وثقتنا بمنتسبي القوات المسلحة والأمن أن يستعيدوا مجددهم وأن يتلاحم صفوفهم وأن ينبذوا كل من يسعى إلى التفرقة بين أبناء المؤسسة العسكرية في الوطن الواحد وطن 22 من مايو.

● ما تعليقكم على الأحداث الأخيرة التي شهدتها بلادنا مؤخراً وخاصة العملية الإجرامية التي استهدفت الطلاب أمام كلية الشرطة بصنعاء؟

- الحقيقة حصلت أحداث مخيفة وأحداث رهيبه استهدفت فيها عدد من أبناء هذا الوطن سواء عسكريين أم مدنيين، فقد شهد العام 2015م، ونحن مازلنا في الأيام الأولى منه عدة أحداث تصاعدت أحداث في مارب استهدفت الكتيبة من اللواء 62 احتياط، وما حدث في ذمار وما حدث في مدينة إب، وأخيراً ما حدث في صنعاء، استهدفت عدداً كبيراً من أبناء المؤسسة الأمنية معظمهم عسكريين جامعيين من الذين حاولوا الالتحاق بالكلية أدى ذلك العمل الإجرامي إلى استشهاد أكثر من أربعين شهيداً وأكثر من 70 جريحاً.. حادث يندى له الجبين.. حادث أشعر الجميع أن الوطن مستهدف وأن القوات المسلحة والأمن مستهدفة من قوى كثيرة قد تكون داخلية وخارجية، ولكن ذلك لن يزيدنا إلا إصراراً وعلماً نسال الله أن يكون حادث كلية الشرطة هو الحادث الأخير، وأن لا يتكرر، وهذا يتطلب من الجهات الأمنية والجهات الاستخباراتية تكثيف جهودها والعمل بجديّة وصق وإخلاء لتجنب الوطن مثل هذه الأعمال الإرهابية التي يمكن أن تقضي على الوطن وتحتول إلى حرب طائفية ومدّهيبة.

● في ختام هذا اللقاء هل لدى الهيئة رسالة توجهها إلى القيادة السياسية وإلى أية جهة أخرى؟

- رسالتنا للقيادة السياسية أن ننظر إلى الوطن وإلى الشعب ولا ننظر إلى الخارج أو إلى إرضاء قوى خارجية أو دول راعية، فمصلحة الوطن والمواطن هي الأهم، وعلينا أن ننكر ذاتنا ونترفع عن الأنايات والأهداف الشخصية والمصالح الضيقة.

## الحقائق الخفية



محمد علي غناش

الشأن العام، وإنما تحلت بالكيد والتضليل والانتقام وشخصنة القضايا وتمييعها وعرقلة حلولها ومعالجاتها.. فالحقبة الجنوبية نفخوا الكبر فيها وأججوا أوارها واستعدبوا لتصوراتها السلبية وانزياحاتها عن المطالب الشرعية والمقبولة، إلى مطالب بانت تغذي روح الانتقام وثقافة العدا، والكراهية والتي ارتفع سقفها عملياً، إلى ممارسة القتل والتقطعات وإحراق المحال التجارية، بخلفيات مناطقية ووطنية، هذه الأحزاب كان يروق لها هذه التطورات وتستعدبها نكاية بالحاكم، ولم تقدم أبسط المبادرات المعقولة للحلول والمعالجات منذ بداية الحراك أو الاحتجاجات، وإنما استثمرتها ضمن اللعبة السياسية القائمة على تحالفات المصالح، وظلت القضية الجنوبية تعيش مجهوليتها مخترلة في كلمتين «الحراك الجنوبي السلمي» و«حبيسة بداخل هذا المصطلح لم تغادره إلى فضاء وطني والمعقول من الحلول والمعالجات، حتى أثناء حكومة الوفاق الوطني التي كان فيها القرار لهذه الأحزاب طوال ثلاث سنوات، غير أن المتغيرات التي فرضتها ثورة 21 سبتمبر بعد إزاحة وإسقاط حكومة الوفاق الفاسدة والفاشلة، أخرجت هذه الأحزاب من صمتها ومراغاتها، لكن إلى طور جديد من المرابطة والابتزاز والتأزيم السياسي، ضمن تحالف ناشئ يتتبع المساعدات ببنات الملايين من الدولارات ويوظفها في شراء الأذم والولاء، وبث ثقافة الكراهية وإثارة الأزمات هنا وهناك، والسعي إلى تفريخ المؤتمر إلى شمالي وجنوبي، بالتزامن مع طرح فكرة فدرالية الحزب الاشتراكي بنفس البعد والتصلب عند طرح مشروع الأقليميين والتمديد للرئيس هادي لفترة جديدة وربما تكون خمس سنوات قادمة.

ومن القضية الجنوبية إلى قضية القاعدة وإرهابها، والتي لم تكن لدى هذه الأحزاب وقياداتها وإعلامها قضية خطيرة واقعية تستدعي مواجهتها والقضاء على هذا التنظيم بكل الوسائل والإمكانات، وإنما كانت لديها ليس إلا فزاعة صالح أو قاعدة صالح، بكل بساطة كانت هذه هي الأجابات

لم تكن قضية الإرهاب الذي يمثله تنظيم القاعدة في اليمن، إلا واحدة من القضايا الوطنية الخطيرة التي تعاطت معها الأحزاب والقيادات السياسية، بكثير من الانتهازية والابتزاز السياسي في مواجهته الرئيس السابق الأيمن علي عبدالله صالح سواء قبل أزمة 2011م أو بعدها، ضمن متواليات من القضايا التي لعبوا دوراً رئيسياً في إثارتها وتأجيجها والمتاجرة بها، وما هم اليوم يفرون من مواجهة الحقائق إلى إثارة أزمات جديدة وتضليل جديد وجدل بيّنظي عقيم مفلس على جميع المستويات.. ربما تكون القضية الجنوبية إلى جانب قضية الإرهاب، هما أبرز القضايا التي تجلت فيها المواقف المانعة وروح الابتزاز السياسي لأحزاب المشترك، تجاه النظام السابق الذي كان يمثله المؤتمر الشعبي العام والرئيس السابق علي عبدالله صالح، هذه المواقف التي لعبت فيها ارتباطات وعلاقات أطراف في المشترك بهاتين القضيتين ارتباطات مصالح وعلاقات تنظيمية مباشرة وغير مباشرة، وإنطلاقاً منها توحدت وتناغمت مواقف أحزاب المشترك وخطاها السياسي التكتيكي فيما يتعلق بالقضيتين، بتجبيرها على النظام السابق وتحميله المسؤولية تجاه كل الحوادث والتداعيات، سواء أكانت عمليات إرهابية أو مصادمات واحتجاجات تطالب بالانفصال وترفع الأعلام الشطرية بالقوة في المدارس والمؤسسات الحكومية.. ولولا تمكّن هذه الأحزاب مؤطرة في تحالف مشترك قائم على المصالح المتبادلة، كنا سنرى الإصلاح يتهم الاشتراكي بالانفصالية وأنه وراء كل ما يحدث في المحافظات الجنوبية ويشير بأصابع الاتهام وبالإسم إلى قيادات كبيرة في الحزب الاشتراكي، بأنها من تقود وتتبنى الحراك الانفصالي، بل ويرفع دعوى قضائية ضد صحيفة «الثوري» مطالباً بإغلاقها، لأنها تبث ثقافة الكراهية وتغذي النزعة الانفصالية وترزعزع الهوية اليمنية الواحدة، وفي المقابل كنا سنرى الحزب الاشتراكي، يتهم الإصلاح بالارهاب، ويتهم قيادات كبيرة في الإصلاح بارتباطها المباشر وغير المباشر بتنظيم القاعدة وأن جامعة الإيمان إحدى الحواضن التعليمية التي ترعى الإرهاب وتفرخ الإرهابيين بل ويطالب السلطات اليمنية والمجتمع الدولي بحل حزب الإصلاح وفرض عقوبات دولية على الكثير من قياداته ومراكز قواه، وصولاً للمطالبة بإدراجها ضمن المنظمات الإرهابية..

الواقع الراهن يحكي بجزء، أن هذه الأحزاب لم يكن يجمعها مشروع وطني في تعاطيها مع الأحداث والقضايا حتى في الاتفاقيات التي توقعها مع الأطراف الأخرى، وإنما كانت تجمعها مشاريعها وأهدافها الخاصة ومصالحها المتبادلة، ولم تتحل بالموضوعية والمصداقية في تعاطيها مع

الجاهزة لدى هذه القيادات، ووصل الأمر إلى إصدار بيانات تندد بالضربات العسكرية التي كانت تستهدف بعض مواقع التنظيم في أبين وشبوة وحضرموت، أو لأي اعتقال يطال مشتبهين باتمانهم للقاعدة.. الحقيقة أن اللقاء المشترك لم يتأسس على تناغم وقناعات منبثقة من مشروع وطني واضح المعالم والمواقف، يجسد بالفعل روح الدولة المدنية ويمين الطريق للسبيري في اتجاه التغيير والتحول الشاملة، وإنما هو أشبه بالتحالف القائم على مشاريع وأهداف حزبية خاصة، ولم يكن يجمعها من قواسم مشتركة، سوى نزعة الانتقام السياسي وشخصنة القضايا وممارسة التضليل وقلب الحقائق، وتحالفات حزبية كعده قائمة على المصالح المشتركة الضيقة، واستمرار هذا التحالف لأكثر من عشر سنوات، رغم كل ما يحمله بداخله من تناقضات في التوجهات، شوه الصوت السياسي المعارض، ورسخ ثقافة الانتهازية السياسية، وعطل قيام كتلة سياسية مدنية حاملة للمشروع الوطني ومتجردة من حسابات المصالح والمنافع والتأزيم السياسي، اليوم هذه الأحزاب أمام حقائق الواقع واللحظة الراهنة، حقائق انهيار الدولة وحقائق العمليات الإرهابية للقاعدة التي ارتفعت وتيرتها بشكل هستيري وحقائق الانهيار الاقتصادي وحقائق الفساد الراسي وحقائق تمرقات النسيج الاجتماعي، لا يفرون من هذه الحقائق إلى مراجعة الذات والأخطاء، وإلى فرز جديد واصطفاف وطني حقيقي، وإنما يفرون إلى تحالفات جديدة بنفس الآلية ونفس النزعة في الانتقام والتمميع والقضايا وإثارة الأزمات، الأمر الذي يستدعي من المؤتمر الشعبي العام أن يوظف واقفاً مكانه، وإنما يجب عليه أن يتحرك ويقود القوى المدنية لحراك ناهض يصوب أخطاء المرحلة ويجول دون المزيد من التداي ويتنصر للدولة والخيار الديمقراطي وحق الشعب في اختيار حكامه وممثليه.